**النظام الانتخابي في اندونيسيا**

يعد اختيار النظام الانتخابي واحدا من أهم القرارات الخاصة بالمؤسسات في الدول الديمقراطية،

وغالبا ما يجري اختيار النظام الانتخابي بصورة عرضية، نتيجة مجموعة من الظروف الاستثنائية، أو ظهور اتجاه مؤقت، أو انعطاف تاريخي، فضلا عن التأثير الذي تتركه الدولة المستعمِرة أو القوية او صاحبة النفوذ، ومع ذلك فإن **اختيار نظام انتخابي محدد يؤثر على مستقبل حياة البلاد السياسية تأثيرا عميقا** ، كما يؤثر في كثير من الحالات على المصالح السياسية المتعارضة ، وغالبا ما تظل النظم الانتخابية بعد اختيارها ثابتة إلى حد ما، طالما انها تستجيب لتلك المصالح.

وفي اندونيسيا فأنها تمتاز بأن الانتخابات فيها تجري على مدار العام، فنظرا لاتساع البلاد جغرافيا، ولأن الدستور يشترط الإشراف القضائي على الانتخابات، يصعب إجراء انتخابات البرلمانات الإقليمية والمحافظات في آن واحد، فيتم إجراء هذه الانتخابات بالتوالي في الإقاليم، وتوزع على خمسة أعوام تتمتع أربعة أقاليم بوضعية خاصة، هي آتشيه، وجوغجاكرتا، وجاكرتا العاصمة، وبابوا الغربية. ويعتبر إقليم جاكرتا ومحافظتها الأهم انتخابيا، وتستعد الأحزاب لها بقوة، نظرا للكثافة السكانية والأهمية السياسية للعاصمة.

تتولى مفوضية الانتخابات إعداد الانتخابات التشريعية والرئاسية والإشراف عليهما، وهي لجنة وطنية ودائمة ومستقلة، ويشترط في أعضائها ألا يكونوا منتمين إلى أحزاب سياسية ، وتتوزّع المقاعد في مجلس النواب على **77 دائرة انتخابية يتراوح عدد** مقاعد كل منها بين 3 و10 بناء على كثافة السكان فيها، وتنظم هذه الانتخابات على **أساس التمثيل النسبي ذات القائمة المفتوحة** الذي يسمح للأفراد الناخبين باختيار مرشحهم المفضل ضمن القائمة.

وقانون الانتخابات الإندونيسي العام، هو القانون الذي عرف باسم القانون رقم 7 لعام 2017 والذي صدر في شهر يوليو من نفس العام وبعد تسعة أشهر من النقاش في مجلس ممثلي الشعب تم اقراره تحسبًا للانتخابات المتزامنة لعام 2019،اذ بدأت الحكومة العمل على اعداد مشروع قانون انتخابي جديد ليحل محل قانون عام 2012 وخلال مناقشة القانون كانت هناك خلافات حول العتبة الرئاسية المقترحة، وتقسيم الأحزاب السياسية إلى ثلاثة فئات.

**تم التصويت على المشروع في 20 يوليو 2017، بالاتفاق على نظام القائمة المفتوحة وتطبيق نظام الأغلبية البسيطة المباشرة،** وأثناء إجراء التصويت أجرت بعض الأحزاب المعارضة مسيرة جماعية مع جميع أعضائها، بما في ذلك ثلاثة نواب للرئيس، وفي النهاية وافقت جميع الأحزاب المتبقية في الائتلاف الحكومي على عتبة رئاسية بنسبة 20 في المائة.

**مميزات القانون الانتخابي الجديد**

- ينص القانون على إضافة 15 مقعدًا إلى مجلس ممثلي الشعب، مما يزيد عددهم إلى 575 مقسومًا على 80 دائرة انتخابية بواقع 3 إلى 10 مقاعد، والإضافات الممنوحة للمقاطعات خارج جاوة. بالإضافة إلى ذلك يحدد القانون عدد مقاعد المجالس المحلية، كما تم توزيع المقاعد في الدوائر الانتخابية من 3 إلى 12 عضوًا.

- يشترط القانون على هذه الدوائر الانتخابية اتباع الحدود الإدارية للمقاطعات/المدن (المقاطعات والوطنية) أو المقاطعات الفرعية (المقاطعة/المدينة) إن أمكن.

- حافظ القانون الجديد على النظام الانتخابي المستخدم في عام 2014، وذلك باستخدام نظام القائمة المفتوحة، اذ يمكن للناخبين التصويت مباشرة للمرشح الذي يريدون في قائمة أسماء المرشحين المقدمة من الحزب، يتم بعد ذلك ترتيب المرشحين بالتصويت في أحزابهم، ويتم تحديد حصة الحزب من خلال (طريقة سانت ليغو) بعد إبعاد الأحزاب التي لا تفي بالحد الأدنى.

- اما بالنسبة لمرشحي الرئاسة، يتم تحديد المرشح الفائز بالأغلبية البسيطة، مع التصويت للجولة الثانية للمرشحين الرئيسيين إذا لم يتمكن أي مرشح من الحصول على أغلبية الجولة الأولى. بالإضافة إلى ذلك يجب على المرشح الفائز تأمين ما لا يقل عن 20 ٪ من الأصوات في أكثر من نصف المقاطعات (أي أكثر من 17)

- خلال الانتخابات السابقة يتعين على الأحزاب اجتياز عتبة برلمانية تبلغ 3.5٪ حتى يتم تمثيلها في مجلس الشعب، لكن القانون الجديد زاد القانون هذه العتبة إلى 4 ٪، وتم تحديد العتبة الرئاسية وفقًا لخيار 20٪ إلى 25٪ ، حيث ستحتاج الأحزاب إلى ما مجموعه 20٪ (112 وفقا لانتخابات 2019) من المقاعد التشريعية من انتخابات 2014، أو 25٪ من الأصوات الشعبية لعام 2014

لكن آلية العتبة هذه لا تنطبق على الانتخابات التشريعية المحلية، فقد تفوز جميع الأحزاب المشاركة بمقاعد في المجالس البلدية والبلدية بغض النظر عن مجموع الأصوات الوطنية.

- كما ان هذا القانون زاد من حدود مساهمات الحملة الانتخابية من مليار روبية إلى 2.5 مليار روبية للأفراد، و 7.5 مليار روبية إلى 25 مليار روبية للكيانات القانونية أو الشركات ، فضلا عن ذلك سمح للأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات 2014 بتخطي التحقق من الحزب، على الرغم من إضافة شمال مقاطعة( كاليمانتان) كمقاطعة تتطلب مكاتب الحزب .

**دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الاندونيسية**

بقيت الحياة الحزبية في اندونيسيا منذ استقلالها عام 1945 بائسة ومحكومة بعصا الجيش الى حد بعيد ولم تشهد نظاما حزبيا ديناميكيا كالذي تعيشه اليوم ، ففي عهد سوكارنو كانت الاحزاب محدودة والمناخ الديمقراطي الذي تعمل فيه موجها من قبل الجيش، وفي عهد سوهارتو الذي عرف بالعهد الجديد لم يكن على الساحة سوى ثلاثة احزاب سياسية يضمن فيها الحزب الحاكم( حزب جولكار) الاغلبية الساحقة في انتخابات شكلية، اما بعد سقوط نظام سوهارتو فقد نشط المجتمع الإندونيسي في تشكيل احزاب سياسية وتم اعطاء ترخيص لأكثر من (200) حزب لم يستطع سوى( 38 ) منها خوض الانتخابات التشريعية للأعوام 1999 و 2004 .

ومع **مطلع التسعينيات** كان الجيش قد اصبح المؤسسة السياسية الاكثر اهمية في اندونيسيا وقد لعب هذا الدور بشكل علني تحت الغطاء الشرعي للعقيدة العسكرية التي تقوم على **الوظيفة المزدوجة للمؤسسة العسكرية التي تتمثل: بحماية المصلحة الوطنية واسهامه بموارده المؤسسية في دعم البلاد،** هذه الموارد المؤسسية كان يقصد بها(الخبرات الادارية والتنظيمية التي يكتسبها ضباط الجيش من خلال ترقيتهم في المؤسسة العسكرية) اما الاسهام بها في مهام التنمية فتمت ترجمته بدخول الالاف من ضباط الجيش سواء من كانوا بالخدمة او تقاعدوا منها في مختلف المؤسسات المدنية التي تشكل الجهاز البيروقراطي للحكومة.

 من كل ذلك هل يمكن اعتبار الجيش ركنا قائما لـلدولة في إندونيسيا؟

 يختلف الباحثون السياسيون حول هذا السؤال: فخلال 32 عاما من عهد الرئيس سوهارتو كان دور الجيش رئيسيا ومحوريا في حماية الدولة والدفاع عنها وقد كان فعالا في مواجهة الشيوعية والراديكاليين الإسلاميين، واليوم يبدو الجيش على هامش الحياة السياسية، ولكن في الواقع أن الساسة المدنيين لا يمكنهم التصرف بشؤون الدولة على هواهم، فهناك عدد من العوامل التي قد تدفع الجيش للعودة إلى الحياة السياسية:

 كالعامل الخارجي إذا ما تعرضت حدود البلاد للخطر، أو إذا تهدد استقرار ووحدة البلاد فالدستور يخول الجيش بأن يتدخل لحمايتها ، اذ أن الجيش يراقب المشهد السياسي وليس بعيدا عنه رغم أنه يبدو محايدا ولا يقوم بدور سياسي مباشر، فأعمال الدولة اليومية يقوم بها الساسة المدنيون المنتخبون أما الجيش فتواصله وتحركاته السياسية تتم على أعلى المستويات مع النخب، وهذا يظهر عندما نرى أن الساسة ما زالوا بحاجة إلى جنرالات متقاعدين ليكونوا في تشكيلات الأحزاب، وفي مجلس الوزراء في المناصب الأمنية والسياسية، فالجيش لديه القدرة على أن يشارك في الحياة السياسية، وهو حصيلة لوضعه طوال عقود مضت عندما كان القوة الأبرز في الدولة .ومعنى ذلك ان الجيش في اندونيسيا له **دورا مزدوجا او وظيفة مزدوجة** ، فعندما كان الجنرال عبد الحارث ناسوتيون قائد للقوات البرية في الجيش الاندونيسي عام 1958 طرح فكرة أن يتبنى الجيش الإندونيسي ( طريقا وسطا)، فلا يكون تابعا للمدنيين، ولا سائدا وحاكما مما يمكن أن يوصل البلاد إلى الدكتاتورية، كان ذلك بعد إعلان أول رئيس للبلاد أحمد سوكارنو نظام القيادة الموجهة الذي أنهى به فترة ديمقراطية برلمانية وجيزة، وقد فتح توجه سوكارنو المجال لقيام جنرالات الجيش بأدوار سياسية وإدارية، مما أتاح لهم مناصب وزارية وفي إدارات الأقاليم والمحافظات، إلى جانب السلك الدبلوماسي وعضوية البرلمان.

وصار الجيش عمليا بعد ذلك أهم أركان حكم الرئيس الثاني للبلاد الجنرال سوهارتو، فالوظيفة المزدوجة ترجمت إلى أن يكون **للجيش أدوارا اجتماعية وسياسية** واسعة كوسيلة لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي حسب المدافعين عن نظامه. وقد استفادت دول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من قوة الجيش في مواجهة المد الشيوعي في الستينيات والسبعينيات لكن لحظة التغيير أتت بعد استقالة سوهارتو في مايو/أيار 1998، عندما استجاب الجيش لمطالب شعبية ودولية بالتراجع تدريجيا من موقعه المتقدم في عالم السياسية، وأطلق جنرالاته ما وصف ببرنامج إصلاح، كان ذلك واضحا منذ تسلم بحر الدين يوسف حبيبي الرئاسة من سوهارتو، فهو رئيس مدني ذو خلفية علمية ومحسوب على تيار المثقفين المسلمين.

لكن دور الجيش لم ينته كليا، فعشرات الجنرالات المتقاعدين خلعوا البزة العسكرية وأسسوا أحزابا سياسية، كان أشهرهم الجنرال المتقاعد سوسيلو بانبانغ يوديونو الذي صار أول رئيس منتخب بالاقتراع المباشر وفاز بدورتين رئاسيتين ( 2004-2014). إلا أن رئاسة يودويونو لم تشهد إفساحا للمجال للجيش ليعود إلى الحياة السياسية، بل على العكس رسخ توجه اهتمام الجيش بالشأن الدفاعي، وكان وزراء الدفاع في عهده مدنيين، كما اشتهر وزير الدفاع الأسبق الجنرال ويرانتو الذي أسس حزبا مشاركا في الحكم اليوم هو حزب ضمير الشعب الإندونيسي، وزعيم المعارضة الحالي الجنرال المتقاعد برابوو سوبيانتو مؤسس حزب حركة إندونيسيا العظمى، وهو ثالث أكبر الأحزاب برلمانيا اليوم، وكان منافسا قويا للرئيس الحالي جوكو ويدودو في انتخابات الرئاسة العام الماضي، ومتحالفا مع الإسلاميين والوطنيين، وعشرات غير هؤلاء من جنرالات متقاعدين صاروا سياسيين في الأحزاب ووزراء في الحكومات السابقة والحالية.